

المرفوض عند أبي حيان في باب الحال في كتابه التذييل والتكميل

الباحثة / هديل محمد حسن

Hadeel.mohammed@gmail.com

أ.د امين عبيد جيجان

Hum.amein.obeid@uobabyion.edu.iq

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

ملخص البحث :

تتبع البحث الآراء النحوية في باب الحال بصفته وصفاً يبين هيئة صاحبه ، والتي تعقبها أبو حيان بالرفض والردّ في كتابه التذييل والتكميل، مستعرضاً الحجج التي أدلى بها أبو حيان في تعقبه لآراء مخالفيه، وعرض البحث بعض المسائل التي رفضها أبو حيان إما لمخالفتها لأصول النحو وقواعده، أو لعدم وجود حجة أو دليل لإثباتها بأسلوب تميز بالاعتدال أحياناً وبالشدّة أحياناً آخر تبعاً لطبيعة الرأي المرفوض، ومن ثمّ التعرف إلى أي مدى كان أبو حيان موفقاً في ردّه على من خالفه من النحويين استناداً لآراء من سبقه وترجيح أيّ منهما كان على صواب فيما ذهب إليه.

الكلمات المفتاحية : الحال، المرفوض ، أبو حيان ، التذييل والتكميل

The rejected term in the chapter on the circumstantial clause according to Abu Hayyan in Appendix and Supplement

Prof. Dr. Amin Obeid Jijan, Researcher

Hadeel Mohammed Hassan

University of Babylon

College of Education for Human Sciences

Abstract :

The study examines the concept of the predicate as a description that expresses the state of its possessor. It follows certain issues that Abu Hayyan rejected, either because they contradicted the principles and rules of grammar or due to the absence of evidence or argument to support them, employing an approach that was at times moderate and at other times strict, depending on the nature of the opinion being rejected. It then considers the extent to which Abu Hayyan was successful in countering grammarians who disagreed with him, based on the views of his predecessors and by assessing which of them was correct in their

Key words : The present, rejected, Abu Hayyan, appendix and supplement

المقدمة:

يعد التذييل والتكميل أكثر الكتب تفصيلاً وامتلاءً بالمسائل الدقيقة والاستدراكات المهمة، وهو أحسن شروح التسهيل وأوسعها امتاز بغرارة مادته العلمية واستقصاء الأوجه الواردة في كل مسألة من المسائل، حتى قيل فيه وفي مختصره ((لم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أحصى للخلاف))، فعّد


بذلك مرجعاً للنحويين ومقصداً للباحثين ، كما أنه يبين شخصية أبي حيان العلمية الدقيقة والمستقلة فهو لا يقبل الرأي دون تحقيق ودراسة يتلوها تتبع لآراء النحويين ليعضد سبب الرفض ، والحال بصفته باباً من أبواب النحو أفرد له أبو حيان مساحة في كتابه التذييل والتكميل ، فتعرض فيه لجوانب عدة بدءاً من تعريفه وانتهاءً بأدق التفاصيل التي تخصه، وكان أبو حيان أكثر من تصدى له وأعرض عليه هو ابن مالك ، وذلك أمر مسلم به كونه شارحاً لكتابه فكثيراً ما يحصل الخلاف بينهما إلا أنه رغم ذلك يشيد بمكانة ابن مالك ومنزلته ، ومن أهم ما أنكر عليه هو إجازته لمجيء صاحب الحال نكرة ، بخلاف ما ذهب إليه ابن مالك ، ويتطرق أبو حيان لتقسيمات الحال فيذكر منها الحال المتقلة وهي الغالبة وهي ما كان الحال فيها صفة عارضة لا تلازم صاحبها بعد انتهاء الفعل ، واللازمة وهي التي تلازم احبها ولا تفارقه، وتضمن البحث العديد من المسائل الخلافية التي تخص باب الحال ، علماً أن أبا حيان لم يحصر دلالة الرفض بلفظة واحدة ، وإنما استعمل عبارات مختلفة ليشير لرفض هذا الرأي أو ذاك ، ومن العبارات التي جاءت في هذا البحث : (ليس كما زعم) ، (وهو فاسد) ، (لا يجوز) وغير ذلك وقد سعيت جاهدة لجمع الآراء التي قيلت في كل مسألة للمعرفة أي الفريقين كان على صواب فيما ذهب ، كما سيتبين أن شاء الله.

أولاً/ وقوع الماضي حالاً:

الحال وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو عامله (1)، ويأتي اسماً أو جملة أو شبه جملة، ومناطق الخلاف في مسألتنا هذه متعلق بواحد من هذه الأشكال الثلاث التي يأتي الحال عليها ، وهو كونه جملة فعلية فعلها ماضٍ ، فقد ذكر الفراء أنه لا بد من مجيء (قد) قبل الماضي الواقع حالاً ، وصرح بذلك قائلاً: ((والحال لا تكون إلا بإضمار قد أو اظهارها)) (2) ، وأكد المرادي أن ذلك مذهب الفراء بقوله: ((إن ورود الماضي دون قد فقيل: هي معه مقدرة ، وهو مذهب المبرد والفراء ، وقوم من النحويين ، وقيل: لا حاجة إلى تقديرها ، وهو الأظهر)) (3) .

إلا أن أبا حيان رفض ما جاء به الفراء، ومن تبعه من النحويين ، ولم يشترط أن يسبق الحال الواقعة جملة فعلية فعلها ماضٍ بحرف التوكيد (قد) بقوله: ((الصحيح جواز ذلك ، لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جداً، لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة)) (4)، وأكد قوله هذا في موطن آخر ((ولا تقدر قبله (قد) ، خلافاً للفراء والمبرد وأبي علي ومتأخري أصحابنا)) (5) ، فهو بذلك يعترض على عدد من النحويين الذين أوجبوا تقدير (قد) قبل الفعل الماضي الواقع في محل نصب حال ، ومنهم الفراء كما تقدم .

نحن في هذه المسألة بإزاء فريقين: الفريق الأول يمثل الفراء ومعظم نحويي البصرة ما عدا الأخفش إذ يشترطون وقوع (قد) ظاهرة أو مقدرة قبل الماضي الواقع حالاً، وحجة هؤلاء:

أن الفعل الماضي لا يدل على الحال، فلا ينبغي أن يقوم مقامه ، لأنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح فيه أن يقال: الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح في الماضي ، فينبغي أن لا يكون حالاً، لكن إذا سبق الماضي بـ(قد) ، فلا مانع حينها من وقوعه حالاً، لأن قد تقرب الماضي من الحال⁽⁶⁾، لكن الفراء لا يألو جهداً في إضمار (قد) قبل كل فعل ماضٍ وقع حالاً، ومنه قوله تعالى ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ 28 البقرة:28، والمعنى: وقد كنتم ، و(قد) لم يجز مثله في الكلام⁽⁷⁾ .

أما المبرد فلا بتقدير فلا يجيز أصلاً مجيء الماضي حالاً فيقول: ((ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد يأكل، فكان معناه مررت بزيدٍ أكلاً ، وإذا قلت: أكل فليس يجوز أن تخبر بها عن الحال ، فلما لم يجز أن يقع وهو على معناه في موضع الحال ، امتنع في هذا الموضع))⁽⁸⁾، وممن قال بضرورة وجود (قد) مع الفعل الماضي الواقع حالاً أبو علي الفارسي، فقد بين أن ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة إلا الفعل الماضي، فإنه لا يكون حالاً إلا أن يكون معه قد مضرة أو مظهرة⁽⁹⁾، ولا يكتفي أبو البقاء بتأييد الفراء بل يعلل سبب ضرورة وجود (قد) ، فيرى أن الحال إما مقارنة أو منتظرة ، والماضي منقطع عن زمن العامل، وليس بهيئة في ذلك الزمان ، و(قد) تقربه من الحال⁽¹⁰⁾.

وفي مقابل هذا الفريق نجد الفريق الآخر من النحويين المعتبرين أمثال نحوي الكوفة ويوافقهم الأخفش الأوسط وأبو حيان، يرون صلاحية وقوع الماضي حالاً من دون (قد) مستدلين بالنقل والقياس، أما النقل فمنه قوله تعالى: ﴿أَوْجَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ النساء:90، ف(حصرت) فعل ماضٍ ، وهو في موضع الحال⁽¹¹⁾، ومنه قول أبي الصخر الهذلي:

وَإِنِّي لَنَعْرُونِي لِذِكْرَاكَ هَرَّةً كَمَا انْتَقَصَ الْعَصْفُورُ بِلَّهِ الْقَطْرُ⁽¹²⁾

فالكوفيون يستشهدون به على أن جملة (بلله القطر) وقعت حالاً من دون (قد)، فردّ الانباري قائلاً: ((فإنما جاز ذلك ، لأن التقدير فيه : قد بلله القطر، إلا أنه حذف لضرورة الشعر ، فلما كانت (قد) مقدرة تنزلت منزلة الملفوظ بها ، ولا خلاف أنه إذا كان مع الفعل الماضي (قد) فإنه يجوز أن يقع حالاً))⁽¹³⁾، ومن ذلك يتضح تأييد الانباري وموافقته للفراء في مذهبه وذلك برده لما استشهد به الكوفيون.

أما استدلالهم بالقياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو: مررت برجل قاعد ، جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو: مررت بالرجل قاعداً، فالفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو: غلام قام ، فينبغي جواز وقوعه حالاً للمعرفة نحو: مررت بالرجل قعد⁽¹⁴⁾ .

ويرجح أبو حيان مذهب الكوفيين ويرى أنه لا يحتاج لإضمار(قد) ، لأنه قد كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير (قد) فساغ القياس عليه فقال: ((وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير(قد)، وهو الصحيح ، إذ كثر ذلك في كلام العرب كثرة توجب القياس، ويبعد فيها التأويل))⁽¹⁵⁾، وهو بذلك يرفض ما اشترطه الفراء من وجود (قد) قبل الماضي الواقع حالاً سواء كانت ظاهرة أو

مقدرة ، واعتراضه لا يقف عند حدود الفراء بل اعترض على جمهور النحويين إذ هم أيضاً ذهبوا لضرورة وجود (قد) ، وكذلك متأخري نحويي الأندلس كالجزولي⁽¹⁶⁾.

وختاماً فإننا نرتضي رأي أبي حيان والأخفش ونحويي الكوفة ، وذلك أن الشواهد التي دلت على وقوع الماضي حالاً من دون (قد) لا تكاد تحصى كثرة ، وتأويل الشيء الكثير ضعيف ، ثم أن الأصل في اللغة عدم التأويل ، ولا سيما في الآيات الكريمة لا داعي له ، فالأظهر أن نأخذ بالظاهر وننأى عن التأويل.

ثانياً // مجيء صاحب الحال نكرة:

حق صاحب الحال أن يكون معرفة، وذلك لأنه في الحقيقة مبتدأ ، فنسبة الوصف إليه كأنه مبتدأ ، ف (جاء زيد راكباً) بمنزلة (زيد راكب) ، والمبتدأ لا يكون إلا معرفة أو نكرة اشتملت على مسوغ ، ولا يُنكر في الغالب إلا عند وجود مسوغ⁽¹⁷⁾ ، وذلك ما ذهب إليه ابن مالك إذ يقول: ((لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ، ما لم يختص ، أو يسبقه نفي ، أو شبهه ، أو يتقدم الحال ، أو تكن جملة مقرونة بالواو ، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل ، أو يشاركه فيه معرفة))⁽¹⁸⁾.

ويرفض أبو حيان ما زعمه ابن مالك بقوله: ((ليس كما زعم ، بل قد ذكر سيبويه مجيء الحال من النكرة كثيراً قياساً ، وإن لم يكن بمنزلة الإتياع في القوة والقياس قول يونس والخليل ، وقد جاء من ذلك ألفاظ عن العرب منها: به داء مخالطة))⁽¹⁹⁾.

اختلف النحويون في مسألة مجيء الحال من النكرة على قولين:

ذهب الفريق الأول ممثلاً بالخليل ، ويونس ، والجرمي إلى جواز مجيء الحال من النكرة مطلقاً نحو: هذا رجل مقبلاً ، وتبع هذا القول ابن الطراوة⁽²⁰⁾ ، واحتج أصحاب هذا القول بالسماع والقياس ، أما السماع فمنه الحديث المروي عن عائشة زوج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إنها قالت ((صلى رسول الله في بيته ، وهو شاكٍ فصلى جالساً ، وصلّى وراءه قوم قياماً))⁽²¹⁾ ، ومنها ما رواه يونس عن العرب: مررت بماء قعدة رجل⁽²²⁾.

أما القياس فما نقله السهيلي عن استاذة ابن الطراوة إذ قال : ((وأما القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا قلت : جاءني زيد الكاتب ، وجاءني زيد كاتباً ، وبينهما من الفرق في المعنى ما تراه ، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت : مررت برجل كاتب ، أو برجل كاتباً ؟ وإذا كان كذلك فلا بد من الحال إذا احتيج إليها))⁽²³⁾.

وذهب الفريق الثاني من النحويين في مقدمتهم سيبويه والمبرد ، إلى أن مجيء الحال من النكرة قبيح وقليل ، إلا بمسوغ ، وتبعهم كثير من العلماء المتأخرين مثل الزمخشري وابن مالك وابن هشام⁽²⁴⁾ ، واحتجوا بأن الحال من النكرة نائبة عن معناها الصفة ، فالأولى أن تبقى الصفة على حالها بعد النكرة ، مراعاة للمشكلة اللفظية بينهما ، لأنه إذا نصبت هذه الصفة على الحال زالت تلك المشكلة من غير ضرورة ،

لأن معنى الصفة مع النكرة مجهول عند المخاطب دائماً ولا يختلف حالاً كان أو نعتاً بخلاف الصفة مع المعرفة، فإن فائدة الحال من المعرفة غير فائدة الصفة⁽²⁵⁾، وكذلك أن الحال مثل الخبر وصاحبها مثل المبتدأ، فأصل صاحبها أن يكون معرفة كالمبتدأ، وكما يجوز أن يكون المبتدأ نكرة إذا وضع المعنى، كذلك يجوز أن يكون صاحب الحال نكرة إذا وضع المعنى، ولا يكون ذلك في الغالب إلا بمسوغ⁽²⁶⁾.

ومن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتخصص صاحب الحال المنكر إما بوصف كقوله تعالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ 4 أَمْراً ﴾⁽²⁷⁾ خان: 4-5 (فأمرأ) حال من (أمر) وهو نكرة، إلا أنه قد تخصص بالوصف وهو حكيم⁽²⁷⁾، وإما بالإضافة نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَانَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ ﴾ فصلت: 10، (ف(سواء) حال من (أربعة) وهي نكرة إلا أنها قد تخصصت بإضافتها إلى أيام، ومن المسوغات أن يتقدم الحال على صاحبه النكرة نحو: قول كُتِّير عَزَّة:

لعزة موحشاً طللٌ يلوح كأنه خللٌ⁽²⁸⁾.

فقوله (موحشاً) حال من قوله (طلل)، وهو نكرة، وقد تقدم عليه الحال، أو أن يسبق صاحب الحال بنفي أو نهي أو استنهام نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ 4 ﴾ الحجر: 4، فجملة (ولها كتاب معلوم) في محل نصب حال من (قرية) وهي نكرة وتقدمها النفي وهو (ما).

واعترض أبو حيان على القول الثاني وهو أن مجيء الحال من النكرة قبيح وقليل إلا بمسوغ، واختار القول الأول وهو جواز ذلك مطلقاً، واحتج لذلك ببعض الأدلة التي استدلت بها اصحاب القول الأول مضيفاً إليها أدلة أخرى منها قول العرب: (وقع الأمر فجأة، وبه داء مخالطة)⁽²⁹⁾.

والذي يترجح لي القول الثاني بخلاف ما ذهب إليه أبو حيان وهو أن مجيء الحال من النكرة قبيح بلا مسوغ، وذلك لأن الأدلة التي استدلت بها اصحاب القول الأول بعضها تحتمل وجوهاً إعرابية أخرى غير الحال فقولهم: مررت بماء قعدة رجل، ف(قعدة) الجر فيه أوجه على أنه نعت مخصص للنكرة التي قبله (ماء)، والنصب بعيد فكرهوا أن يجعلوه حالاً، كذلك إن مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ قليل بخلاف مجيئها مع المسوغ، وبذلك يترجح مذهب ابن مالك في هذه المسألة.

ثالثاً//تقديم الحال على عاملها :

في تقديم الحال على عاملها خلاف بين النحويين، فقد ذهب بعض الكوفيين إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل إذا كان ذو الحال اسماً ظاهراً نحو: جاء زيد راكباً، فإن كان مضمراً جاز نحو: راكباً جنّت، ونُسب المنع إلى الفراء والكسائي⁽³⁰⁾، وقد صرح ابن السراج برفض الفراء والكسائي لتقدم الحال على صاحبه بقوله: ((أهل البصرة أجازوا: راكباً خرج زيد، ولم يجزها الفراء والكسائي))⁽³¹⁾، والعكبري كذلك ذكر أن الفراء قال بالمنع، بقوله نقلاً عن الفراء: ((لا يجوز تقديمها لما يلزم من تقديم الضمير على ما يرجع إليه))⁽³²⁾.

ويرد أبو حيان ما جاء به بعض الكوفيين ومنهم (الكسائي والفراء) بقوله: ((وهو فاسد، أما السماع فمذكور، وأما ما ذكروه ، فلأنه إنما امتنع حيث لا يكون في حكم التأخير بخلاف هذا))⁽³³⁾، ثم يصرح بجواز تقديم الحال على صاحبها بقوله: ((أنه جائز عندنا ،إن كان مؤخراً في المعنى))⁽³⁴⁾.

أما جمهور البصريين إلا الجرمي ، فذهبوا إلى جواز تقديم الحال على عاملها إن كان عاملها فعلاً متصرفاً نحو: مسرعاً جاء زيد ،أو صفة تشبه الفعل المتصرف مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو: زيد مسرعاً راحل ، وإن كان عاملها معنى فعل لم يجز تقديمها عليه ، فلا يقال مثلاً : قائماً هذا زيد⁽³⁵⁾، وتبعهم في هذا القول أكثر النحويين المتأخرين أمثال أبي علي الفارسي والزمخشري وابن مالك⁽³⁶⁾، إلا أن ابن مالك قد ذكر عدة عوارض تعرض للفعل المتصرف فتمنع تقديم الحال عليه ،ومنها أن يقترن الفعل المتصرف بلام الابتداء نحو: لأعضك ناصحاً، أو بلام القسم نحو: والله لأعضنك ناصحاً ،أو يكون ذلك الفعل صلة لحرف مصدري موجود نحو : سرنى أن جئت زائراً، أو مقدرأ : ما كنت لأدعك خائباً، والأصل ما كنت لأن أدعك⁽³⁷⁾، واحتج اصحاب هذا القول بالسماع والقياس.

أما السماع فمنه قوله تعالى: ﴿ خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَحْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ ﴾ القمر:7، فتقدمت الحال وهي (خشعاً) على عاملها المتصرف (يخرجون)⁽³⁸⁾، ومنه قول العرب: (شتى تؤوب الحلبة)⁽³⁹⁾، ف(شتى) حال تقدمت على عاملها(تؤوب) مع الاسم الظاهر فدل على جواره، لأنه فعل متصرف ،ومنه قول الشاعر:

سريعاً يهون الصعب عند أولي النهى إذن برجاء صادق قابلوا اليأساً⁽⁴⁰⁾ .

ف(سريعاً) حال، وقد تقدمت على عاملها (يهون)، لأنه فعل متصرف، ومنه قول الشاعر سويد بن أبي كاهل اليشكري:

مزيداً يخطر ما لم يرني وإذا يخلو له لحمي رتع⁽⁴¹⁾.

ف(مزيداً) حال، وقد قدمت على عاملها (يخطر)، لأنه فعل متصرف .

وأما القياس فهو أن الحال مع الفعل المتصرف مثل المفعول به مع فعله، فكما يجوز تقديم المفعول به على فعله كذلك يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف⁽⁴²⁾، ووضح ذلك المبرد فقال: ((واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلا أنها لا تكون إلا نكرة، وإنما جاز ذلك لأن فيها ،لأنها مفعولة ،فكانت كغيرها مما ينتصب بالفعل))⁽⁴³⁾.

على حين ذهب جمهور الكوفيين والجرمي من البصريين كما تقدم، إلى عدم جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان صاحبها اسماً ظاهراً مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً سواء كان عاملها فعلاً متصرفاً أو في معنى فعل فلا يجوز عندهم (راكباً جاء زيد)، ولا(ضاحكة لقيت هند)، ويجوز (راكباً جئت)، و(وضاحكاً

لقيتي هند⁽⁴⁴⁾، وذكر بعض النحويين أن الأخفش لا يجيز تأثراً بهذا القول تقديم الحال على عاملها، إذا فصل بين العامل والحال بفاصل، نحو: ركباً جاء زيد⁽⁴⁵⁾.


ويبدو أن ما نُسب إلى الأخفش (فيه نظر) لأنه عند حديثه عن قوله تعالى: ((حُشَعاً أَبْصَارُهُمْ))، صرّح بأن حشعاً في محل نصب على الحال من الواو في يخرجون أي: يخرجون من الأجداث حشعاً، وقد تقدم على عامله الفعل، مع أن الآية فيها فاصل (أبصارهم) بين الحال وعاملها⁽⁴⁶⁾، واحتج أصحاب هذا القول بأدلة قياسية منها:

أولاً: أن الحال تشبه التمييز، فكما لا يجوز تقديم التمييز على العامل كذلك لا يجوز تقديم الحال على عاملها.

ثانياً: أن الحال مبنية على معنى الشرط، لأنها تكون خبراً عن المصدر في نحو: ضربني زيدا قائماً، كما أن الشرط يكون خبراً عن المصدر في نحو: ضربني زيد إن قام، والشرط لا يجوز تقديمه في أول الكلام، فلا يقال نحو: إن يركب يجيء زيد، وجاء زيد إن ركب، لأن أصل العبارة: يجيء زيد أن يركب، وجاء زيد إن ركب، كذلك لا يجوز تقديم الحال على عاملها، فتكون في أول الكلام نحو: ركباً يجيء زيد، وراكباً جاء زيد.

ثالثاً: أن تقديم الحال على عاملها يؤدي إلى تقديم الضمير على مرجعه، فإنه إذا قال قائل: ركباً جاء زيد، ففي (راكباً) ضمير يعود على زيد وقد تقدم عليه، وتقديم الضمير على مرجعه لا يجوز⁽⁴⁷⁾، وقد اعترض أبو حيان على قول جمهور الكوفيين ومن معهم في هذه المسألة واستدل بالأدلة السماعية والقياسية التي استدل بها جمهور البصريين، ثم نقض أدلة المخالفين فقال: إن قياس الحال على التمييز كما فعل أصحاب القول الثاني لا يجوز لأنهما مختلفان، فالحال يقتضيها الفعل بوجه ما، فتقدم كما تقدم سائر الفضلات بخلاف التمييز، ثم إن تقديم التمييز على عامله مسألة خلافية والصحيح جواز تقديمه على عامله⁽⁴⁸⁾.

وأما دليلهم الثاني وهو تشبيه الحال بالشرط فليس بصحيح، لأن الحال ليست خبراً في مثالهم (ضربي زيدا قائماً) وإنما الخبر هنا محذوف أقيمت مقامه الحال.

والدليل الثالث وهو تقديم الحال على عاملها يؤدي إلى تقديم الضمير على مرجعه، فردّه أبو حيان تابعاً لبعض العلماء السابقين فقال: إن تقديم الضمير على مرجعه محذور إن كان مؤخراً معنى (راكباً) في مثالهم: ركباً جاء زيد، وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في المعنى والتقدير: وإذا كان مؤخراً في التقديم جاز التقديم كما في قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ 67 طه: 67  في نفسه عائد على موسى إلا أنه لما كان في تقدير التقديم والهاء في تقدير التأخير جاز التقديم⁽⁴⁹⁾، ومثل ذلك قول العرب: (في أكفانه لف الميت)⁽⁵⁰⁾، فالهاء في أكفانه يعود على الميت، وجاز ذلك، لأن الميت وإن كان

مؤخراً في اللفظ إلا أنه مقدم في المعنى ، ومثله قولهم : (في بيته يؤتى الحكم)⁽⁵¹⁾، فالهاء في بيته يعود على الحكم وذلك جائز لأن الحكم وإن كان مؤخراً في اللفظ إلا أنه مقدم في المعنى. ومن ثم يتبين لي أن أبا حيان كان موقفاً في اعتراضه جمهور الكوفيين والكسائي والفراء على وجه الخصوص ، إذ ردّهم ونقض أدلتهم بالسماع والقياس، ويؤيد ذلك أن أدلة جمهور الكوفيين في منع تقديم الحال على عاملها قياسية محضة ، في حين أدلة أبي حيان سماعية وقياسية ، والأدلة القياسية لا يعبأ بها في مقابل السماعية.

رابعاً//مجيء الحال من المضاف إليه:

حق المجرور بالإضافة ألا يكون صاحب حال ، لأنه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التتوين ذلك ما ذهب إليه ابن مالك إلا أنه استثنى من ذلك ما كان بمعنى الفعل أو كان جزءاً أو كجزء من المضاف إليه بقوله: ((فإن كان المضاف إليه بمعنى الفعل حسن جعل المضاف إليه صاحب حال ، أو كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو كجزء))⁽⁵²⁾، أما ما عدا ذلك فلا يجوز عنده ، وصرح أبو حيان برفضه لما جاء به ابن مالك و ذكر ما يميل إليه في هذه المسألة بقوله: ((والذي نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب ، لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف جزءه أو كجزئه أو لم يكن))⁽⁵³⁾.

إن مجيء الحال من المضاف إليه هو مما اختلف فيه ، فذهب جمهور النحويين إلى المنع مطلقاً أي: منع مجيء الحال من المضاف إليه، فلا يجوز عندهم (جاء غلام هند ضاحكاً)، وعللوا ذلك بأن العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في صاحبها ، ولا يصح أن يعمل المضاف في الحال من المضاف إليه⁽⁵⁴⁾، وذهب لذلك بعض النحويين المتأخرين أمثال مكي القيسي والأنباري⁽⁵⁵⁾.

على حين ذهب بعض البصريين إلى جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً⁽⁵⁶⁾، وتبعهم في

القول بالجواز أبو علي الفارسي والزمخشري⁽⁵⁷⁾، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَنْذَابٍ هَوْلَاءُ مَقَطُوعٌ مُصْحِحِينَ﴾

الحجر:66، ف(مصحيحين) حال من (هؤلاء) وهو مضاف ،وبقول الشاعر زيد الفوارس الطيبي:

عُودٌ وَبَهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقَ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ⁽⁵⁸⁾.

ف(مضاعفاً) حال من المضاف إليه وهو الحديد، وقول تأبط شراً:

سَلَبْتُ سِلَاحِي بَائِسًا وَشَتَمْتَنِي فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبٍ⁽⁵⁹⁾.

ف(بائساً) حال من المضاف إليه وهو ياء المتكلم في(سلاحي)،ولو رجعنا لقول ابن مالك نفهم منه أنه جوز

مجيء الحال من المضاف إليه في ثلاث حالات خاصة :

أولاً : إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال نحو قوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ يونس :4، فقوله (جميعاً) حال من المضاف إليه وهو ضمير المخاطبين في (مرجعكم)، وقد صحَّ ذلك لكون المضاف عاملاً في الحال ،ومثله قول سلامة بن جندل:

تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلاقَكَ واحداً إلى الزَّوْعِ يَوْماً تَارِكِي لا أَبالِيا⁽⁶⁰⁾.

ف(واحداً) حال من المضاف إليه وهو ضمير المخاطب في (انطلاقك) ،وقد صحَّ ذلك لكون المضاف عاملاً في الحال .

ثانياً: إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿وَبَرَّعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَاناً﴾ الحجر :47: ف(إخواناً) حال من المضاف إليه وهو ضمير الغائبين في(صدورهم)، وقد صحَّ ذلك لأن المضاف وهو (صدور) جزء من المضاف إليه، ومثله قوله تعالى: ﴿أَيُّجِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾ الحجرات :12، ف(ميتاً) حال من المضاف إليه وهو(أخيه)،وقد صحَّ ذلك لأن المضاف وهو (لحم) جزء من المضاف إليه ،وكذلك قول امرئ القيس:

كَأَنَّ سُرَاتِهِ لَدَى الْبَيْتِ قائماً مَدَاكِ عَرُوسٍ أَوْ صَلَايَةِ حَنْظَلٍ⁽⁶¹⁾.

ف(قائماً) حال من المضاف إليه وهو الهاء في (سراته) ، وقد صحَّ ذلك لأن المضاف (سراة)جزء من المضاف إليه .

ثالثاً: إذا كان المضاف كجزء من المضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ الأنعام :161، ف(حنيفاً) حال من المضاف إليه وهو (إبراهيم) وقد صحَّ ذلك، لأن المضاف وهو(ملة) كجزء من المضاف إليه⁽⁶²⁾،وقد ذهب الأخفش والسهيلي إلى ما ذهب إليه ابن مالك من صحة مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاًه أو كجزئه ،لأنه إذا كان كذلك صحَّ للعامل في المضاف أن يعمل في الحال ،لأنه عامل في صاحبها حكماً بدليل صحة الاستغناء به عن المضاف⁽⁶³⁾.

وقد ردَّ أبو حيان أدلة من قال بجواز مجيء الحال من المضاف وبوجه خاص (ابن مالك) ، بحجة احتمالها وجوهاً أخرى غير الحال من المضاف إليه، فذكر أن قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوْلَاءِ مُقَطَّوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ الحجر:66، وقول الشاعر (عود وبهثة حاشدون) لا يتعين فيهما مجيء الحال من المضاف إليه،لأنهما يحتملان وجوهاً أخرى فقوله:(مصبحين)حال من الضمير المستتر في (مقطوع)وليس حالاً من (هؤلاء) وقوله (مضاعفاً) حال من (حلق) وليس حال من (الحديد)⁽⁶⁴⁾، وكذلك رأى أن قوله تعالى: ﴿وَبَرَّعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَاناً عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ الحجر:47،ف(إخواناً) يحتمل أن يكون منصوباً على المدح وليس على الحال من ضمير الغائبين في (صدورهم) وقوله تعالى ﴿أَيُّجِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ

مِثْلًا الحِجْرَات: 12، ف(ميتاً) يحتمل أن يكون حال من قوله (لحم) وليس حال من قوله (أخيه) ويرى أن اثبات مثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال أو مثالين فهي تحتمل غير الحال احتمالاً واضحاً. لكن الذي يتبين لي أن أبا حيان لم يوفق في هذا الاعتراض، لأن ما ذهب إليه ابن مالك ومن قال بقوله من جواز مجيء الحال من المضاف إليه بشروط سبق ذكرها هو الأقرب إلى الصواب، بخلاف ما ذهب إليه أبو حيان والآخرين من المنع في المسألة، ففوق الحال من المضاف إليه جائز لكثرة وروده في القرآن الكريم وأشعار العرب بخلاف ما ادعى أبو حيان من ورود ذلك في مثال أو مثالين، ولأن بعض تأويلات أبي حيان لم تخل من تكلف أو تعسف، وبعضها يؤدي إلى فساد المعنى مثل جعل الحال من الضمير في (مقطوع)، ولأن الجر بالحرف كالأصل للجر بالإضافة فكما يجوز مجيء الحال من المجرور بالحرف كذلك يجوز من المجهول بالإضافة وهو المضاف إليه فإن الفرع يتبع الأصل.

خامساً// مجيء الحال مؤكدة:

الحال إما أن تدل على معنى لا يفهم مما قبلها فتكون حال مبينة وتسمى مؤسسة أيضاً، أو تدل على معنى يفهم مما قبلها فتدعى المؤكدة أي التي يفهم معناها بدون ذكرها⁽⁶⁵⁾، وفي المؤكدة خلاف. أنكر الفراء مخالفاً جمهور النحويين مجيء الحال مؤكدة، بحجة أن التأكيد لا يأتي بشيء جديد، أما الحال فإنها لا تخلو من فائدة جديدة عند ذكرها بقوله: ((الحال لا تكون إلا مبينة، ولا يدل عليها ما قبلها، ولا تخلو من تجديد فائدة عند ذكرها))⁽⁶⁶⁾، ورد أبو حيان مذهب الفراء من أن الحال لا تأتي مؤكدة بالسمع، فقال جاء منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمُ الْإِلْقَابَ مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مَعْرُضُونَ﴾ البقرة: 83 ويقول الشاعر عمرو بن مخلاة الكلابي:

طَعْنًا زِيَادًا فِي اسْتِهِ وَهُوَ مُدْبِرٌ وَتَوْرًا أَبَادَتِهِ السِّیُوفُ الْقَوَاطِعُ⁽⁶⁷⁾

يقول أبو حيان ((هاتان الجملتان في موضع الحال بدليل دخول الواو عليهما، وهما مؤكدتان للكلام الذي قبلهما))⁽⁶⁸⁾ ف(أنتم معرضون) في الآية و(هو مدبر) في البيت جملتان في محل نصب حالين مؤكدين، لأنهما تؤكدان ما قبلهما.

إن مسألة مجيء الحال مؤكدة ما قبلها هي مسألة خلافية، فقد ذهب جمهور النحويين إلى اثباتها⁽⁶⁹⁾، فسيبويه يقول: ((هو زيد معروفاً، فصار المعروف حالاً، وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنساناً كان يجهله أو ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: أثبتته أو الزمه معروفاً، فصار المعروف حالاً.... والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور (زيد) حين قلت معروفاً، ولا يجوز أن تتكرر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف، لأنه يعرف ويؤكد.... وكذلك هو الحق بيناً ومعلومًا لأن ذا مما يوضح ويؤكد به الحق))⁽⁷⁰⁾، وبهذا النص أثبت سيبويه مجيء الحال مؤكدة، كما صرح بذلك السيرافي في شرحه⁽⁷¹⁾

على حين خالف الفراء كما ذكرنا أنفاً الجمهور ، ونسب أبو حيان القول بعدم جواز مجيء الحال مؤكدة إلى المبرد والسهيلي أيضاً، وتبعه في هذه النسبة الأزهري والسيوطي (72).

ونسبة هذا الرأي إلى المبرد والسهيلي فيها نظر، لأن المبرد قد أفرد باباً في كتابه عنوانه: (هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها) ، فتحدث فيه عن الحال المؤكدة مفصلاً مع ذكر بعض المعاني التي تدل عليها الحال المؤكدة، وذلك يدل على أنه لم يكن من منكري الحال المؤكدة (73).

وكذلك السهيلي لم يكن ممن قال بذلك فقد اثبت الحال المؤكدة في كتابه فقال: ((ومعنى الحال المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل، لأن التوكيد هو المؤكد في المعنى، وذلك نحو: قم قائماً، ومشيت ماشياً، وأما زيد معروفاً، هذه هي الحال المؤكدة في الحقيقة)) (74)، وفي ذلك دلالة واضحة على عدم إنكارهما للحال المؤكدة.

أما اعتراض أبي حيان على الفراء فكان موقفاً فيما اعترض عليه، لأن الدليلين السماعيين اللذين ذكرهما عضدتهن أدلة أخرى توجب السير على مسيرته في المسألة منها:

أولاً: قوله تعالى: ﴿لَا مَرَفَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾ يونس: 99، فجميعاً حال مؤكدة معنى صاحبها وهو (من) وهو لفظ من الألفاظ الدالة على العموم، والعموم يقتضي الاجتماع فمعنى جميعاً مستفاد قبل ذكرها فلم يؤت بها إلا للتوكيد (75).

ثانياً: وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ وُلِّيْتُمْ مَدْيَنَ﴾ التوبة 25: (مدبرين) حال مؤكدة لـ (توليتهم) ، لأن معناها يستفاد من توليتهم قبل ذكرها ، وقوله تعالى: ﴿قَبَسَمَ ضَاحِكاً مَرَقُولَهَا﴾ النمل: 19 (ضاحكاً) حال مؤكدة من فاعل (تبسم) ، لأن معناها مستفاد من تبسم قبل ذكرها ، وهنا الحال مؤكدة لعاملها معنى فقط ، لأن التبسم نوع من الضحك ولفظها مختلف (76) .

ثالثاً: ومنه قول الشاعر:

أَصْحَ مُصِيحاً لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ وَأَلَزَمَ تَوْقِي خَلَطِ الْجَدِّ بِاللَّعِبِ (77).

فقوله (مصيحاً) حال مؤكدة من فاعل (أصح) المستتر فيه، وهي مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى لتوافقها في اللفظ ، لأن معناها مستفاد من أصح قبل ذكرها (78) ، وقول سالم بن دارة:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسْبِي وَهَلْ بَدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ (79)

فـ(معروفاً) حال مؤكدة لجملة (أنا ابن دارة) ، وهكذا شواهد كثيرة غيرها وردت فيها الحال مؤكدة (80) ومن ذلك يتضح أن الحال المؤكدة إما أن تأتي لتوكيد مضمون الجملة التي قبلها ، أو تأتي مؤكدة لعاملها إما لفظاً ، وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها وإما معنى ، ويتضح قوة اعتراض أبي حيان ورجحان ما ذهب إليه ، ولا يصمد ما نسب لـ فراء من منع مجيء الحال مؤكدة للشواهد الكثيرة ، وكذلك إثبات أئمة النحو للحال المؤكدة ، ولا صحة لما ذكره منكرو الحال المؤكدة سواء أكان الفراء أم غيره من أنها لا تأتي بفائدة ، لأن الحقيقة أنها تفيد معاني عديدة مع كونها مؤكدة منها إفادة اليقين نحو: هو زيد

معلوماً، والتعظيم: هو زيدٌ جليلاً، والتصاغر نحو: أنا عبدك فقيراً إلى عفوك، والتحقير: هو عمرو مأخوذاً مقهوراً وغيرها.

الخاتمة:

وصل البحث إلى النتائج الآتية:

- 1: كثيراً ما يلجأ أبو حيان لرفض الرأي النحوي إذا ما وجده يتعارض مع السماع، نلاحظ تقديسه لما سمع عن العرب، فكثيراً ما يبني القاعدة عليه ولا يقبل بالتأويل، لأن تأويل الكثير ضعيف جداً لكون المقاييس إنما تتبني على وجود الكثرة من الشواهد الدالة على اثبات القاعدة النحوية.
- 2: نلمح نزعتَه البصرية الواضحة في ردّ المسألة الخلافية التي لا توافق مذهبهم، فأهل البصرة، مثلاً أجازوا تقديم الحال على عاملها ، فقال بقولهم أبو حيان، وبين أن ذلك جائز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ، أو ما يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول، فكان يحاول أن يظهر صحة آراء البصريين ، وحججهم المعتمدة على اصول النحو ولا سيما السماع .
- 3: تنوعت المصطلحات التي أشار فيها أبو حيان إلى رفض الرأي النحوي وتباينت بين الشدة والاعتدال ، وكانت الآراء التي ردّها هي مما تقبل المناقشة والجدال ويكثر فيها التأويل كالخلاف في جواز مجيء الحال من النكرة وعدمه.

- ¹ () الحدود في النحو :224.
- ² () معاني القرآن :24/1.
- ³ () الجنى الداني :256/2.
- ⁴ ()التذليل والتكميل :98/9.
- ⁵ () ارتشاف الضرب:161.
- ⁶ () ينظر :الانصاف المسألة (33)/214-213،و المفصل لابن يعيش: 32 ،وهمع الهوامع : 2 /202.
- ⁷ () ينظر : معاني القرآن :24/1.
- ⁸ () المقتضب :42/4 .
- ⁹ ()ينظر : الايضاح العضدي :276 /277 ،والإغفال :63/62/1.
- ¹⁰ () ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب:293/1.
- ¹¹ () ينظر : ردود أبي حيان في البحر المحيط على أبي البقاء العكبري: (رسالة)/45 .
- ¹² () ينظر : ديوانه :12، وشرح شذور الذهب :550.
- ¹³ () الانصاف في مسائل الخلاف: المسألة (33)/216، ومسائل خالف فيها أبو حيان ابن عصفور: (بحث)/37.
- ¹⁴ () ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف :المسألة (33)/216.
- ¹⁵ () التذليل والتكميل:300/9.
- ¹⁶ () ينظر : رأي الجمهور في الانصاف: 213 ،وخزانة الأدب :255/3، والمقدمة الجزولية: 92.
- ¹⁷ () ينظر : شرح ألفية ابن مالك للحازمي:2/64 .
- ¹⁸ () شرح التسهيل :331/2.
- ¹⁹ () التذليل والتكميل :61/9.
- ²⁰ () ينظر : الكتاب : 112/2، وإعراب القرآن للنحاس:83/4، ومشكل إعراب القرآن :654/4، وارتشاف الضرب
1577/3/، وابن الطراوة وأثره في النحو:85، ونتائج الفكر في النحو:182.
- ²¹ () أخرجه البخاري في صحيحه :1/139.
- ²² () ينظر : الكتاب :112/2.
- ²³ () نتائج الفكر :182.
- ²⁴ () ينظر : الكتاب : 113 /2، و الانتصار : 134، و المقتضب:4/286 ،والمفصل :63 ، وشرح التسهيل :2/331 ،
وعمدة الحافظ :420.
- ²⁵ () ينظر : شرح الكتاب للسيرافي :2/441، و نتائج الفكر :182.
- ²⁶ () ينظر : شرح التحفة الوردية :235، والمقاصد الشافية:76.
- ²⁷ () ينظر : معاني القرآن للفراء :3/39، وإعراب القرآن للنحاس :3/108، والكشاف :471، والبيان في إعراب القرآن:
257/2.
- ²⁸ () ينظر : ديوانه :2/210.
- ²⁹ () ينظر : التذليل والتكميل :61/9 .

- ³⁰ () لم أعر على تصريح أيّ منهما بالمنع حسب ما اطلعت عليه في كتبهم لكن ذكر ذلك في كثير من الكتب النحوية
³¹ ()الأصول في النحو:2/240.
³² () اللباب في علل البناء والأعراب:1/289 .
³³ () التذليل والتكميل:9/89 .
³⁴ () المصدر نفسه.
³⁵ () ينظر : الكتاب 2/ 124 ،والمقتضب : 4/168 ،والانصاف المسألة(32): 1/210، وشرح التصريح: 1/594.
³⁶ () ينظر : الإيضاح:199،والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري:90، وشرح التسهيل :2/343، وعمدة الحافظ:431.
³⁷ () ينظر : عمدة الحافظ:433.
³⁸ () ينظر :معاني القرآن :5/86،و البحر المحيط :10/36 ،والدّر المصون :6/224.
³⁹ () المثل في مجمع الأمثال :1/358،وجمهرة الأمثال :1/541،والأمثال لابن سلام :133.
⁴⁰ () البيت لم يعثر على قائله وهومن شواهد شرح التسهيل :2/342 ،والبحر المحيط :10/36 ،والدّر المصون :
10/128 ،والمساعد :2/24.
⁴¹ () البيت من شواهد المقتضب :4/170 ،والأصول في النحو :1/217 ، وشرح التسهيل :2/341.
⁴² () ينظر : الانصاف المسألة (32):1/210.
⁴³ () المقتضب :4/168.
⁴⁴ () ينظر : الاصول في النحو :1/26 ،والانصاف المسألة(32): 1/210، والتبيين في مذاهب النحويين :383 ،وارتشاف
الضرب :3/1583 ،وائتلاف النصره :37 .
⁴⁵ () ينظر : شرح التصريح :1/594.
⁴⁶ () ينظر : معاني القرآن للأخفش:2/528.
⁴⁷ () ينظر :الأنصاف المسألة (32):1/210،و التذليل والتكميل :9/89.
⁴⁸ () ينظر : التذليل والتكميل :9/89-90.
⁴⁹ () الانصاف: المسألة (32) 1/210.
⁵⁰ () ينظر : التبيين في مذاهب النحويين :385.
⁵¹ () ينظر : مجمع الأمثال للميداني:2/73.
⁵² () شرح التسهيل :2/342 .
⁵³ () التذليل والتكميل :9/82.
⁵⁴ () ينظر : حاشية الصبان :2/267، وشرح الأشموني :2/21.
⁵⁵ () ينظر : مشكل إعراب القرآن :1/74، والبيان في غريب إعراب القرآن :1/125.
⁵⁶ () ينظر : معاني القرآن للأخفش :1/213 ،والجمل :363.
⁵⁷ () ينظر : الشيرازيات : 74 ،والكشاف:1/194.
⁵⁸ () ينظر : النوادر في اللغة :359، وخرزانه الأدب :3/173.
⁵⁹ () ينظر : ديوانه:303.
⁶⁰ () ينظر : ديوانه:200، والشعر والشعراء:1/423.

- ⁶¹ () ينظر : ديوانه: 21.
- ⁶² () ينظر : شرح التسهيل:2/342، شرح الألفية لابن الناظم :227، وتوضيح المقاصد للمراي:2/708.
- ⁶³ () ينظر : معاني القرآن لأخفش:2/475، ونتائج الفكر في النحو:246، وشرح التسهيل :2/342.
- ⁶⁴ () ينظر : البحر المحيط:6/489.
- ⁶⁵ () ينظر : أوضح المسالك:2/251، وشرح التصريح:1/605 .
- ⁶⁶ () لم أجد هذا الرأي فيما تيسر لي الرجوع إليه من مؤلفات الفراء لكن نصّ عليه أبو حيان في التذييل والتكميل
153/9، وشرح التصريح :1/605، وهمع الهوامع :2/317-318.
- ⁶⁷ () ينظر : شرح ديوان الحماسة:2/648 .
- ⁶⁸ () التذييل والتكميل :9/155.
- ⁶⁹ () ينظر : المقتضب :4/310، والمسائل البصريات :2/903، والخصائص :2/270، وارتشاف الضرب :3/1600.
- ⁷⁰ () الكتاب :2/78-79.
- ⁷¹ () شرح كتاب سيويه للسيرافي :2/408.
- ⁷² () ينظر : التذييل والتكميل :9/156، وشرح التصريح:1/605، وهمع الهوامع :1/245.
- ⁷³ () ينظر : المقتضب :4/310.
- ⁷⁴ () نتائج الفكر :305.
- ⁷⁵ () ينظر : شرح التصريح:1/606.
- ⁷⁶ () ينظر : شرح التصريح :1/606.
- ⁷⁷ () البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل :2/357، وشرح الألفية لابن الناظم :335.
- ⁷⁸ () ينظر : شرح التسهيل :2/357، وشرح التصريح :1/605.
- ⁷⁹ () من شواهد الكتاب :2/79، الخصائص :2/268، وشرح التسهيل :2/357.
- ⁸⁰ () ينظر : الخصائص :2/268، شرح التسهيل :2/355-256، والتذييل والتكميل :9/158-160.

المرفوض عند أبي حيان في باب الحال في كتابه التذييل والتكميل
أ.د امين عبید جيجان / الباحثة / هديل محمد حسن

قائمة المصادر:

القرآن الكريم

أولاً الكتب:

- 1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ت(745)، تحقيق وشرح ودراسة، رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1988.
- 2- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ت(316هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1988.
- 3- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي النحوي ت (338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
- 4- الإغفال، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي ت(377هـ)، تحقيق وتعليق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي.
- 5- الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي ت(224هـ)، تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط1، 1980.
- 6- الانتصار لسبويه على المبرد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي ت (332 هـ)، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1991.
- 7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ت (577 هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 2003 م.
- 8- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام ت (761 هـ)، حققه وعلق عليه بركات يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ط1.
- 9- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي ت (377 هـ)، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، نشره كلية الآداب جامعة الرياض، ط1، 1969 م.
- 10- البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ت (745 هـ)، دار الفكر، بيروت 2000 م.
- 11- البصريات، أبو علي الفارسي، المحقق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الناشر، مطبعة المدني، ط1، 1985م.
- 12- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد، ومراجعة مصطفى السقا، الناشر، انتشارات الهجرة، ايران، قم.

- 13- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الاندلسي ت(745 هـ)، تحقيق الدكتور حسن هندراوي، دار القلم، دمشق ط 1، 1997 م .
- 14- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله جمال الدين ت (672 هـ) ،المحقق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ،ط1، 1967 .
- 15- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي ت(749هـ)،شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان ،الناشر دار الفكر العربي ،ط1، 2008م.
- 16- الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي اسحاق الزجاج (ت 340 هـ)، حققه وقدم له د. علي توفيق الحمد، كلية الآداب جامعة اليرموك ، الأردن ط1، 1984 ،مؤسسه الرسالة ، بيروت ،دار الأمن.
- 17- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي ت(749 هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1 ، المكتبة العربية، حلب، 1973.
- 18- جمهرة الأمثال ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى العسكري ت(395 هـ) ، دار الفكر، بيروت.
- 19- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي ت(1206 هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط 1، 1997 م .
- 20- الحدود في النحو، عبد الله بن احمد الفاكهي ت(972 هـ) ، المحقق د. المتولي رمضان أحمد الدميري ،مكتبة وهبة ، مصر، القاهرة ، ط2 ، 1993م .
- 21- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي ت(1093 هـ) ،تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ،القاهرة ط1، 1997 م
- 22- الخصائص،أبو الفتح عثمان بن جني ت(392هـ)، المحقق محمد علي النجار، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ط4.
- 23- الدر المصون ،أبو العباس شهاب الدين احمد بن يوسف بن عبد الله المعروف بالسمين الحلبي ت(756 هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط ،دار القلم، دمشق .
- 24- ديوان امرؤ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي من بني آكل المرار ،ت(540 م) ،اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 2004 .
- 25- ديوان تأبط شراً وأخباره ،جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاکر ،دار الغرب الإسلامي ط1، 1984م.
- 26- ديوان سلامة بن جندل ،قدّم له ووضع هوامشه راجي الأسمر ،الناشر دار الكتاب العربي ،بيروت ،ط1، 1994.
- 27- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الاشموني الشافعي ت(900 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان ط1، 1998 م .
- 28- شرح التحفة الوردية، لزين الدين أبي حفص عمرو بن مظفر بن عمر الوردی ت(749 هـ)، دراسة وتحقيق عبد الله علي الشلال ، مكتبة الرشد، الرياض ط1، 1998.

- 29- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ،خالد بن عبد الله الأزهرى زين الدين المصري ت(905 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ط1 2000 م .
- 30- شرح ألفية ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الامام جمال الدين محمد بن مالك ت(686هـ)،المحقق محمد باسل عيون السود، الناشر دار الكتب العلمية ،ط1، 2000م.
- 31- شرح ألفية ابن مالك، أحمد بن عمر الحازمي، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 2000 م .
- 32- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السراي محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصللي المعروف بابن يعيش ت(642 هـ) ، قدم له الدكتور اميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 2001 م .
- 33- شرح المقدمة الجزولية، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأسدي الشلوبين ت(562 هـ)، درسه وحققه تركي بن نزال العتيبي ، مكتبة الرشد، الرياض.
- 34- شرح ديوان الحماسة ،يحيى بن علي بن محمد الشيباني ،الناشر دار القلم ،بيروت.
- 35- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام ت(571هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر ،الشركة المتحدة للتوزيع ،سوريا ، ط1، 2010م.
- 36- شرح كتاب سيبويه ،أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزيان ت(368 هـ) تحقيق د. أحمد حسن المهدي، وعلي سعيد علي ،دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 2008 م .
- 37- الشعر والشعراء ،أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ت(276هـ)،الناشر دار الحديث ،القاهرة .
- 38- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة البخاري ، تحقيق جماعة من العلماء ،المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق، مصر 131 هـ.
- 39- عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لجمال الدين محمد بن مالك ت(672 هـ) ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ،مطبعة العاني ،بغداد 1977 .
- 40- الكتاب لسيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر الحارثي أبو بشير الملقب بسيبويه ت(1180 هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الثالثة 1988 م .
- 41- الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري ت(538 هـ)، دار الريان للتراث بالقاهرة، دار الكتاب العربي ،بيروت، ضبطه وصححه ورتبه مصطفى حسين أحمد ،ط 3، 1987.
- 42- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسن بن عبد الله العكبري البغدادي محي الدين ت(616 هـ) ، تحقيق د. عبد الإله النبھاني ، دار الفكر ،دمشق ،ط1 ، 1995.
- 43- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن ابراهيم الميداني ت(518 هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

- 44- المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، جامعة ام القرى، دار الفكر، دمشق، ط1، 1405.
- 45- المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي ،حققه الأستاذ الدكتور حسن بن محمود هنداي ، دار كنوز للنشر والتوزيع ،أشبيليا، ط1، 2004.
- 46- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء ت(207 هـ)، تحقيق، أحمد يوسف النجاتي، و محمد علي النجار ،عبد الفتاح اسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، 2000م.
- 47- معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي ت(215هـ)،تحقيق، هدى محمود قراعة، الناشر مكتبة الخانجي ،القاهرة ،ط1،1990.
- 48- المفصل في صنعة الإعراب ، لجار الله الزمخشري ، دار احياء التراث العربي ، بيروت، ط1، 2006 م .
- 49- نتائج الفكر في النحو ،أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله المعروف بالسهيلي ت(581 هـ)، دار الكتب العلمية بيروت ط1،1992م .
- 50- النوادر في اللغة، لأبي زيد الانصاري، تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد ،دار الشروق، ط1، 1981.
- 51- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ت(911)، تحقيق عبد الحميد هنداي، المكتبة التوقيفية، مصر .

ثانياً: البحوث الرسائل

- 1- ردود أبي حيان في البحر المحيط على أبي البقاء العكبري ،للباحثة نضال الجوعاني ، كلية التربية ،جامعة الأنبار (رسالة ماجستير).
- 2- مسائل خالف فيها أبو حيان ابن عصفور في كتابه التذييل والتكميل، للباحث حسين الهادي محمد ،مجلة كلية الآداب ،جامعة مصراته ،العدد 10.